اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

4 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل – ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

المجموعة الأولى: نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية

ورقة عمل مقدَّمة من كندا

١ – تتعلق القضايا التي تشملها هذه المجموعة مباشرة بمصداقية معاهدة عدم الانتشار. وتتمثل الأهمية العملية الرئيسية للمعاهدة في الدور الذي تضطلع به في تقليل احتمال استخدام الأسلحة النووية إلى أدنى حدّ ممكن، ثم القضاء على هذا الاحتمال في نهاية المطاف. ويتحقق هذا من خلال الحدّ من انتشار الأسلحة النووية والالتزام بإزالتها في نهاية المطاف. ويمكن للضمانات الملزمة بعدم استخدام الأسلحة النووية أن تشكّل أيضا إسهاما مهما في هذا الشأن.

٢ – وقد رأينا بوادر إيجابية على جميع هذه الجبهات، ولكن يتعيّن بذل المزيد من الجهود في هذا السياق.

عدم الانتشار

٣ – لطالما كان عدم الانتشار تاريخيا من المجالات التي تشهد نجاحا نسبيا. وكما جاء في بياننا الاستهلالي، طوّرت بضع دول فقط أسلحة نووية منذ أن حددت معاهدة عدم الانتشار عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية بخمسة في عام ١٩٦٨، وتحظى هذه المعاهدة اليوم بعضوية شبه عالمية.

٤ – ولكن بعض الدول، سواء من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو الدول غير الأطراف فيها، تشكك اليوم في سجل النجاح هذا. وإذا عملت دولة أخرى على تطوير قدراتها في مجال الأسلحة النووية، فذلك يعني بدون شك أن دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار تخل بالتزاماتها بموجب المعاهدة. وإذا عملت دول أكثر، بدورها، على تطوير قدراتها

في مجال الأسلحة النووية، فقد يؤدي ذلك مع الوقت إلى تحريض دول أخرى على أن تحذو حذوها، مما قد يتسبب بالتالي في زعزعة الأمن بالنسبة إلى الجميع. ويتعيّن علينا جميعا أن نتّخذ التدابير الملائمة لنكفل عدم حدوث ذلك.

٥ - وقد جرى الاضطلاع بجهود كبرى أيضا للتصدي لاحتمال حيازة الإرهابيين لأسلحة نووية. وعلى الرغم من النجاح الذي حققناه حتى الآن، إلا أن التهديد القائم يبقى كبيرا. ويجب أن تتواصل هذه الجهود.

نزع السلاح النووي

٦ - لنزع السلاح النووي سجل مختلط. وفي السنوات الأخيرة، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وهما البلدان اللذان يمتلكان أكبر ترسانتين من الأسلحة النووية، متجاوزين بأشواط البلدان الأخرى، على إجراء تخفيضات هامة، والتزاما بإجراء المزيد من التخفيضات الكبيرة في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي تمّ توقيعها في عام ٢٠٠٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، والمشار إليها عموما بمعاهدة موسكو. وتشكّل هذه خطوات إيجابية نأمل أن يكون بالإمكان مواصلتها وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذ الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، بشكل فردي وكحلف، خطوات عدة دعما لنزع السلاح، الأمر الذي خفّض إلى حد كبير عدد الأسلحة النووية في أوروبا بنسبة ٨٥ في المائة منذ عام ١٩٩١، وبنسبة تقارب ٩٥ في المائة منذ ذروة الحرب الباردة. ونتيجة لهذه التخفيضات، فإن بعض فئات نظم الأسلحة النووية المنشورة في أوروبا بتكليف من حلف شمال الأطلسي زالت بالكامل. وبالإضافة إلى التخفيضات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي المذكورة أعلاه، أعلنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أيضا في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٦ أنها ستخفض مخزونها من الرؤوس الحربية من ٢٠٠ إلى أقل من ١٦٠ رأسا حربيا. وأجرت فرنسا أيضا تخفيضات كبيرة في السنوات الأخيرة.

٧ - وخلاصة القول أن الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الروسي، بالإضافة إلى حلف شمال الأطلسي، تخفّض من ترساناتها النووية وفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

٨ - وفي الوقت نفسه، فإن قياس عملية نزع السلاح بالنسبة إلى أعداد الأسلحة عموما فقط لا يخلو من أوجه القصور. ففي حين قد يكون ثمة انخفاض في مجموع الأسلحة على المستوى العالمي، فإن بعض الدول ناشطة في زيادة ترساناتها. وفي هذه الأثناء، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة لجهاز نووي، وثمة مخاوف من أن تسعى دول أخرى لحيازة هذه الأجهزة. بالإضافة إلى ذلك، ونظرا لعدم توفر معلومات موثوق بها

ومستقاة من مصادر معروفة، فإن الأرقام المتاحة للعموم هي في أفضل الأحوال نتيجة تخمينات مدروسة. وقد يكون الأهم من ذلك عدم وجود ضمانات بأن الاتجاه الإيجابي الحديث يتواصل عندما تنتهي صلاحية معاهدة موسكو بنهاية عام ٢٠١٢. وتُعتبر الشفافية واستحالة العودة إلى الوراء، إلى جانب المشاركة الفعالة لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية نزع السلاح النووي، من المبادئ الأساسية التي لن تؤدي فقط إلى تعزيز قضية نزع السلاح، بل ستسمح أيضا بالاعتراف بشكل مناسب بما يتخذ من خطوات إيجابية.

٩ - ولاستعراض أكثر شمولا للتدابير العملية المتّخذة لنزع السلاح، يمكن الإشارة إلى الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، وهي تمثّل مقاييس موضوعية يمكن الاستناد إليها لقياس التقدم المحرز.

١٠ - ويمكن ملاحظة بعض حالات النجاح، إذ تُجرى تخفيضات في الترسانات النووية (٩ أ)، وقد جرى إلغاء بعض حالات التأهب النووي (٩ د)، وتقدم عدة دول تقارير بانتظام بشأن تنفيذ المادة السادسة والمسائل المتصلة بها (١٢)، وشهدنا تطويرا لقدرات التحقق (١٣). وتشكل هذه كلها مجالات جرى تنفيذ الكثير فيها خلال السنوات السبع الماضية.

١١ - وثمة طرق عملية للبناء على حالات النجاح هذه. وخلال المناقشات غير الرسمية التي شهدتها لجنة نزع السلاح في وقت سابق من هذا العام، اقترحت كندا أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إحاطات سنوية بشأن سياساتها ومبادئها النووية. ومن شأن هذه الإحاطات أن تعزز الشفافية والثقة بين القوى النووية وغير النووية. ولو جرى التوسّع في الأخذ بهذه الفكرة، لأصبحت الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدم معلومات بشأن عدد الأسلحة النووية وأنواعها، سواء في ما يتعلق بترساناتها الحالية أو بالمستويات المسقطة بعد مرور خمس سنوات. ويمكن للدول أيضا أن تقدم معلومات مستكملة عن حالة الأسلحة المسحوبة من الخدمة الفعلية أو المفككة وعن أنظمة إيصالها، وعن المبادرات المضطلع بها للإفراج عن المواد النووية من البرامج الوطنية للأسلحة النووية، وعن غير ذلك من جهود التحويل. وبالإضافة إلى الفوائد المتمثلة في الشفافية، فمن شأن توفير مثل هذه المعلومات أن يسفر عن مؤشرات موضوعية لاتجاهات نزع السلاح.

١٢ - ومن الأهداف الأخرى التي من المحتمل تحقيقها توقيع اتفاق متعدد الأطراف لتخفيض درجة التأهب التشغيلي للنظم النووية المنشورة إلى مستوى محدد من خلال ''إلغاء حالات التأهب'' و''نزع الرؤوس النووية''. وفي حين يتطلب هذا الأمر مناقشات تقنية مفصّلة، فإن البيئة الحالية الدولية المواتية على الصعيدين السياسي والأمني يجب أن تيسّر اتخاذ

إجراءات مماثلة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن شأن التقدم المحرز في إطار هذه القضية أن يعزز الثقة المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأن يقلّل من احتمالات حصول إطلاق عرضي، وأن يظهر أيضا الإمكانيات الإيجابية الكامنة وراء اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف في الميدان النووي.

١٣ - وبالعودة إلى الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ خطوة، ثمة مجالات عديدة يجب اتخاذ المزيد من الإجراءات فيها. وتشمل أول خطوتين منها دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وما أن يصبح هذان الصكان المتعددا الأطراف معمولا بهما تماما حتى يعززا إلى حد كبير الأساس الذي يقوم عليه النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها، وذلك من خلال حظر التفجيرات النووية التجريبية وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وبالنسبة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تثني كندا على الجهود التشجيعية التي اضطلعت بها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والكثير من المؤيدين العتيدين للمعاهدة، وتحث الدول الباقية العشرة المشمولة في إطار المرفق ٢ على التصديق عليها. أما بالنسبة إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن خطة العمل التي قدمها الرؤساء الست للجنة نزع السلاح من شأنها أن تسمح ببدء العمل البنّاء على عدد من القضايا الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح النووي، بما في ذلك استئناف المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويحدو كندا خالص الأمل بأن يتم التوصل إلى اتفاق في الآراء حول هذا الأمر.

١٤ - ولتحقيق هذه الخطوة والخطوات الأخرى المتبقية من الخطوات الـ ١٣، يجب اتخاذ تدابير تيسّر العمل، كإنشاء إطار متفق عليه يمكن من خلاله تقييم التقدّم المحرز، تماما كالإطار الذي نعتمده بالنسبة إلى عدم الانتشار (من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية). ومن الواضح أن ثمة مجال لتحسين الأداء، وثمة ما يكفي من الأفكار العملية للتوصّل إلى طريقة للمضي قدما بتنفيذ هذه الخطوات.

ضمانات الأمن السلبية

١٥ - تشكّل ضمانات الأمن السلبية التزاما من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ينبع من قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) وقد أعاد التأكيد عليه لاحقا القرار رقم ٢ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وينص هذا القرار في جزء منه على ضرورة النظر في اتخاذ خطوات أخرى توفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار

ضمانات إزاء عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، وأنه يمكن أن تكون هذه الخطوات على هيئة صك دولي ملزم قانونا.

١٦ - وبعد ذلك بخمس سنوات، أكّدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ على الاتفاق الذي أُبرم في المؤتمر والذي ينصّ على أن الضمانات الأمنية الملزمة قانونا المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٧ - ومن المتوقع منطقيا أن تجري مناقشة ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانونا في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي. ويجب اعتبار ضمانات الأمن السلبية من الفوائد الرئيسية المتأتية من انضمام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى المعاهدة؛ وفي نظرنا، إن التعقيدات التي قد تنجم عن تصنيف الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ستجعل العمل خارج إطار المعاهدة صعبا للغاية.

١٨ - وقبل مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، قدّمت خمس دول غير حائزة للأسلحة النووية ضمانات من جانب واحد. وتستبعد هذه الضمانات استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار باستثناء حالات هجوم محددة بالتحالف مع دولة حائزة للأسلحة النووية (تُعدّ ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها الصين أوسع نطاقا وهي تكفل عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية تحت أي شرط). وتُعتبر هذه بالطبع من إعلانات السياسة العامة وهي ليست ملزمة قانونا، غير أنها تتمتع بقيمة كبرى.

١٩ - وخلال مناقشاتنا لضمانات الأمن السلبية، علينا أن نوضح أيضا ما إذا كان يتعين التفرقة بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. فعلى سبيل المثال، هل يحقّ لدولة ما، لا يكون وضعها سليما، أن تحصل على هذه الضمانات؟ وماذا عن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تنسحب من المعاهدة؟ وكيف يؤثر هذا على ضمانات الأمن السلبية التي قد تكون قائمة؟ ومن الأسئلة المهمة التي تُطرح أيضا: هل لا تزال الضمانات التي قدّمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من جانب واحد في عام ١٩٩٥ صالحة على الرغم من المبادئ الجديدة التي أعلنتها بعض تلك الدول؟ وإذا لم تكن كذلك، ماذا لو كان ثمة ضمانات من التي قدمتها تلك الدول، لا تزال قائمة؟ وتتطلع كندا إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه القضايا.